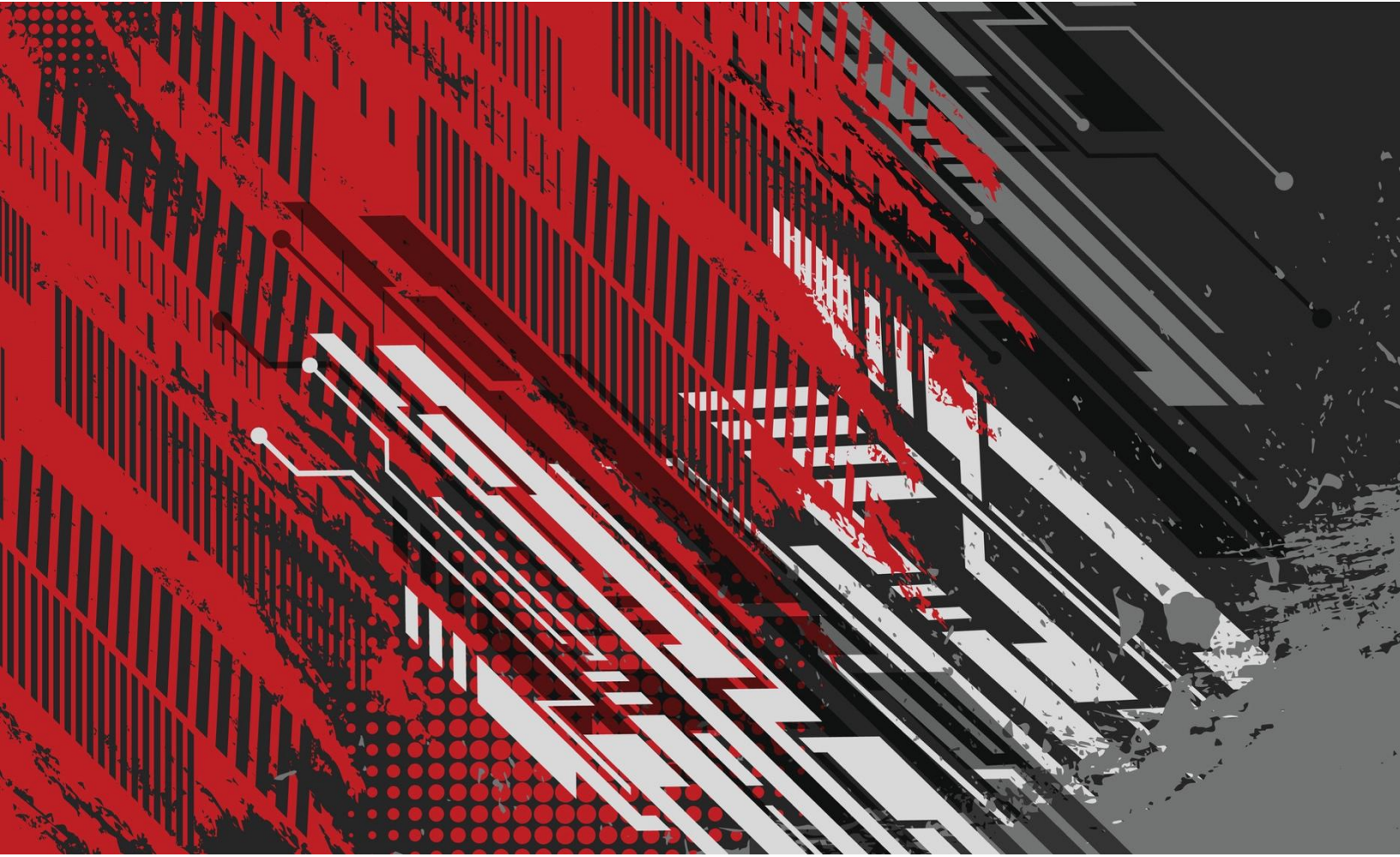




استبدال العملة أم حذف الأصفار؟ أولويات الإصلاح النقدي في العراق

د. سهام يوسف

02 تموز 2026



استبدال العملة أم حذف الأصفار؟ أولويات الإصلاح النقدي في العراق

المقدمة:

إن النقود، في النظرية الاقتصادية الحديثة، لا تُختزل بوظائفها التقليدية بوصفها وسيطاً للتبادل، ووحدةً للحساب، ومخزناً للقيمة؛ وهي الوظائف التي تبلورت في الأدبيات النقدية الكلاسيكية والحديثة، وجرى تطويرها في أعمال إرفنج فيشر، وجون ماينارد كينز، وميلتون فريدمان. غير أن تطور الاقتصاد المؤسسي وسَّع وظائف النقود لتؤدي دوراً إضافياً ذا طبيعة معلوماتية، يتمثل في كونها أداة لقياس كثافة النشاط الاقتصادي، واتجاهات السيولة، وأنماط التفضيل النقدي، ومستويات الاكتناز، ودرجة اندماج الكتلة النقدية في القنوات الرسمية.

وبهذا المعنى، فإن كفاءة النظام النقدي لا تُقاس فقط باستقرار المستوى العام للأسعار أو حجم الاحتياطات الأجنبية، بل أيضاً بمدى وضوح الكتلة النقدية أمام السلطة النقدية، أو ما يمكن تسميته بـ الرؤية النقدية، أي درجة انكشاف النقود مؤسسياً من حيث مواقعها ومسارات تداولها داخل الاقتصاد. وهنا يتكشف العجز البنوي في الاقتصادات الريعانية ذات الهشاشة المؤسسية، حيث لا تتبع الأزمة النقدية بالضرورة من تآكل القوة الشرائية أو اختلال القيمة الاسمية للنقود، بل من حالة انقطاع وظيفي بين الكتلة النقدية وقنوات الوساطة المالية الرسمية. فكلما اتسع نطاق الاكتناز وتضخم حجم النقد خارج الجهاز المصرفي، ضعفت قنوات انتقال السياسة النقدية، واضطربت دالة ردّ الفعل النقدي، واتسعت رقعة الاقتصاد غير الرسمي، وما يرافق ذلك من تآكل في القاعدة الضريبية الفعلية، وارتفاع تكاليف الامتثال النظامي، وتزايد احتمالات التمويل غير المشروع.

وتمثل هذه الظاهرة حالة يمكن توصيفها تحليلياً بوصفها الانفصال النقدي المؤسسي، حيث تظل الكتلة النقدية قائمة شكلاً وقانوناً، لكنها تنفصل وظيفياً عن آليات الضبط والرصد النظامي، بما يولّد تشوهات في الإشارات السعرية، ويضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية.

وفي هذا السياق، يتجاوز استبدال العملة معناه الفني بوصفه إحللاً نقدياً لعملة بأخرى، ليُقرأ بوصفه أداة من أدوات إعادة الهيكلة المؤسسية للنظام النقدي، وتتمثل غايته الأساسية في استعادة قابلية التتبع للكتلة النقدية، وإعادة ربطها بقنوات الوساطة المالية الرسمية. ذلك أن تآكل القدرة المؤسسية على تتبع النقود لا يقتصر على إضعاف الرؤية المعلوماتية للسلطة النقدية، بل يحدث تشوهاً بنيوياً في آلية انتقال السياسة النقدية، ويُضعف فعالية أدوات إدارة السيولة، ويُعطل آليات التنبؤ بالطلب على النقود.

ومن ثم، يُعد استبدال العملة مدخلاً لإعادة تنظيم الحقل النقدي واستعادة انتظامه التشغيلي، و إعادة بناء قاعدة معلومات نقدية، تمكّن البنك المركزي من ممارسة وظيفته الرقابية بكفاءة أعلى.

ومن منطلق الدقة المنهجية، يقتضي التمييز بين ثلاثة مفاهيم متميزة وظيفياً كثيراً ما تُدمج في الخطاب العام، وهي: حذف الأصفار، وتغيير العملة، واستبدال العملة. فحذف الأصفار لا يعدو كونه إعادة تعريف حسابي للوحدة النقدية، أي تقليص القيمة الاسمية دون المساس بالقيمة الحقيقية، وهو إجراء يستهدف تبسيط الحسابات وتقليل التشوهات الاسمية.

أما تغيير العملة فهو مفهوم أوسع، قد يشمل تعديل الشكل أو الاسم أو الخصائص الأمنية أو معيار الارتباط النقدي، من دون أن يستلزم إعادة حصر الكتلة النقدية القائمة.

في حين أن استبدال العملة يمثل الإجراء الأعمق بنيوياً، إذ يقوم على سحب الكتلة النقدية القانونية القائمة وإعادة إصدارها ضمن دورة تبادلية محددة زمنياً، بما يتيح للسلطة النقدية إجراء حصر نقدي شامل للسيولة المتداولة، وإعادة بناء قاعدة بيانات دقيقة لتوزيع النقود قطاعياً وجغرافياً، فضلاً عن كشف حجم النقد المكتنز خارج الجهاز المصرفي، وهو ما ينتج أثراً معلوماتياً ومؤسسياً لا يتحقق في الإجراءات السابقة.

ويمثل هذا التمييز المفاهيمي الأساس النظري الذي تنطلق منه هذه الدراسة في المفاضلة بين الأداتين داخل السياق العراقي.

دوافع استبدال العملة:

إن قرار استبدال العملة الوطنية لا يُتخذ في سياق طبيعي أو دوري، بل يُستدعى عادةً بفعل تراكمات هيكلية تدفع السلطة النقدية إلى إعادة ضبط النظام النقدي جذرياً. وتتعدد الدوافع المؤسسة لهذا الإجراء، ويمكن تصنيفها ضمن أربع مجموعات رئيسية:

أولاً: دوافع معلوماتية-رقابية، وتنشأ عندما تتراجع قدرة البنك المركزي على تتبع الكتلة النقدية المتداولة نتيجة اتساع نطاق الاكتناز، وتزايد حجم النقد خارج الجهاز المصرفي، وضعف البنية الإحصائية لتوزيع السيولة. وفي هذه الحالة، يصبح الاستبدال أداة لإعادة بناء التوزيع الفعلي للكتلة النقدية، وكشف الجزء غير المرصود من الاقتصاد، واستعادة القدرة المعلوماتية الضرورية لفعالية القرار النقدي.

ثانياً: دوافع تنظيمية-هيكلية، وتتمثل في إعادة هندسة قنوات تداول النقود وتقليص فضاءات الاقتصاد الموازي، وإعادة ضبط العلاقة بين الكتلة القانونية والكتلة الفعلية المتداولة. ويتيح الاستبدال للسلطة النقدية فرض شروط إعادة الإدراج في الدورة الرسمية للنقود، بما يسهم في إعادة تنظيم حدود الاقتصاد الرسمي وتعزيز قابلية الدمج المالي.

ثالثاً: دوافع أمنية-مالية، وتتعلق بمكافحة التزوير والجرائم المالية، حيث يسمح الاستبدال بإدخال خصائص أمنية متقدمة في الإصدار الجديد، ما يعزز القدرة على التمييز بين النقد القانوني والمزور، ويحد من مخاطر غسل الأموال والتهريب، عبر تقييد زمن عملية الاستبدال بما يدفع حائزي الكتل النقدية الكبيرة إلى إعادة الإفصاح عن مصادرها.

رابعاً: دوافع استعادة الثقة المؤسسية ، وترتبط بإعادة بناء الثقة في العملة بعد فترات الاضطراب التضخمي أو التشوهات الاسمية أو الأزمات النقدية، إذ يكتسب الاستبدال هنا بعداً سياساتياً ورمزياً يعكس الانتقال إلى مرحلة جديدة من الانضباط النقدي، بما يعكس على توقعات الفاعلين الاقتصاديين واستقرار مسار الأسعار. خامساً: الدوافع التضخمية يُعد التضخم أحد المحددات الكلاسيكية في أدبيات استبدال العملة ، غير أن دوره لا يُفهم بوصفه سبباً مباشراً أو كافياً، بل بوصفه مؤشراً على اختلال أعمق في البنية الوظيفية للنقود. ففي الحالات التي يتجاوز فيها التضخم حدوده السعرية التقليدية، يتحول تدريجياً إلى حالة من التآكل الوظيفي للنقود، تتمثل في ضعف قدرتها على أداء وظيفة مخزن القيمة، وتراجع كفاءتها كوحدة حساب، وتآكل مستوى الثقة بها كوسيط تبادل.

وفي هذه الحالة لا يعود الخلل مقتصرًا على المستوى الاسمي للأسعار، بل يمتد إلى الوظائف الأساسية للنقود داخل النظام الاقتصادي، بما يعكس انتقال النظام النقدي من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة اختلال وظيفي متعدد الأبعاد. وعند هذه النقطة، لا يكون التدخل النقدي مقصورًا على إجراءات فنية مثل حذف الأصفار ، بل يتجه نحو أدوات أكثر عمقًا تتمثل في استبدال العملة ، بما يتيح إعادة تأسيس العلاقة بين النقود ووظائفها المؤسسية داخل الاقتصاد.

ومن ثم، فإن التضخم في هذا السياق لا يُعامل كمتغير تقني مستقل، بل كمؤشر كاشف على انتقال النظام من اختلال اسمي محدود إلى اختلال وظيفي بنيوي شامل في بنية النقود ودورها الاقتصادي.. الأطر التحليلية لإستبدال العملة يمكن تصنيف استبدال العملة ضمن ثلاثة أطر تحليلية رئيسية تعكس اختلاف زاوية النظر إلى وظيفة هذا الإجراء داخل الاقتصاد الكلي:

الإطار الأول: إطار الصدمة النقدية (Monetary Shock Framework) ينظر إلى استبدال العملة بوصفه تدخلاً حاسماً داخل النظام النقدي يهدف إلى إحداث تغيير سريع وحاد في السلوك التكيفي (Adaptive Behavior) للفاعلين الاقتصاديين، وليس مجرد تعديل تقني في شكل النقد. إذ يقوم هذا الإطار على فرضية أن عنصر المفاجأة في تغيير العملة، وتضييق نافذة الاستبدال الزمنية (Time Window of Substitution)، يؤدي إلى إجبار الكتل النقدية غير المرئية، خصوصاً تلك المكتنزة خارج الجهاز المصرفي أو المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي، على العودة القسرية إلى المجال الرسمي، مما يتيح للسلطة النقدية إعادة النقاط إشارات السيولة الحقيقية داخل الاقتصاد. وفي هذا السياق، تتغير توقعات الأفراد بشكل فوري، وتحدث إعادة تسعير سلوكي (Behavioral Repricing) شامل، وينخفض هامش المناورة في الأنشطة النقدية غير المصرح بها، كما حدث في تجربة الهند عام 2016 عندما تم سحب فئات نقدية كبيرة بشكل مفاجئ بهدف تفكيك الاقتصاد النقدي غير الرسمي.

الإطار الثاني: إطار إعادة الضبط المؤسسي (Institutional Reset Framework)، يتجاوز منطق الصدمة إلى منطق إعادة البناء الشامل، حيث لا يُنظر إلى استبدال العملة كأداة عقابية أو صادمة، بل كجزء من عملية إعادة إدماج الكتلة النقدية داخل المنظومة المالية الرسمية، وإعادة بناء القنوات التي تنتقل عبرها السياسة النقدية، بما يشمل تحديث البنية المعلوماتية (Informational Infrastructure Upgrading)، وتطوير آليات الرصد والتحليل، وتوسيع قدرة البنك المركزي على قراءة التوزيع الفعلي للسيولة، بما يعزز الاستدامة المؤسسية (Institutional Sustainability). وبذلك يصبح هذا الإطار أقرب إلى إعادة تشغيل النظام النقدي ككل، لا مجرد إدخال تعديل تقني عليه، كما يظهر في تجربة ألمانيا عام 1948، التي لم تكن مجرد عملية نقدية، بل جزءاً من إعادة بناء شاملة للنظام الاقتصادي والمؤسسي بعد الحرب العالمية الثانية.

الإطار الثالث: إطار الإصلاح الاسمي (Nominal Reform Framework) وهو الأكثر محدودية من حيث العمق البنيوي، إذ ينطلق من فرضية أن النظام الاقتصادي مستقر أساساً وأن المشكلة تكمن فقط في تضخم الأرقام الاسمية للعملة نتيجة تراكم التضخم عبر الزمن.

وبالتالي، فإن استبدال العملة أو حذف الأصفار لا يهدف إلى تغيير بنية الاقتصاد أو آليات عمله، بل إلى تحسين قابلية الاستخدام اليومي للنقود وتبسيط العمليات الحسابية وإعادة ضبط الشكل الاسمي للوحدة النقدية دون المساس بجوهر الكتلة النقدية أو بنيتها المؤسسية، وهو ما يعكس التعديل الهامشي (Marginal Adjustment) والتحسين الشكلي (Formal Optimization) مع حياد الأثر الحقيقي (Real-Effect Neutrality)، كما في تجربة تركيا عام 2005 حيث جاء حذف الأصفار كنتيجة لاستقرار اقتصادي طويل الأمد وليس كأداة لإنتاج هذا الاستقرار.

وبذلك يتضح أن الفارق الجوهرى بين هذه الأطر لا يكمن في التقنية النقدية نفسها، بل في مستوى التدخل في البنية المؤسسية للنظام النقدي. فإطار الصدمة يمثل تفكيكاً سريعاً لإجبار الاقتصاد على الإفصاح، بينما يمثل إطار إعادة الضبط إعادة بناء هيكلية للعلاقة بين النقود والمؤسسات، في حين يظل الإطار الاسمي مجرد تعديل شكلي لاحق على استقرار قائم.

الحالة العراقية: أولوية استبدال العملة على حذف الأصفار

عند إسقاط الأطر النظرية السابقة على الحالة العراقية، يتبين أن الإشكالية النقدية القائمة لا تنتمي إلى نمط الاختلالات الاسمية التي تعالجها سياسات حذف الأصفار، بل إلى نمط أعمق يتعلق بانفصال الكتلة النقدية عن قنوات الوساطة المالية الرسمية، وهو ما يجعل استبدال العملة أقرب إلى الضرورة المؤسسية منه إلى الخيار الفني. فالعراق، بخلاف التجارب التضخمية الكلاسيكية، لا يعيش اليوم حالة تضخم جامح أو انهيار مستمر في القوة الشرائية للعملة بمرر اللجوء إلى إعادة التسمية النقدية (Redenomination)، بل يواجه اختلالاً في البنية التشغيلية للنقد ذاته. فبحسب بيانات البنك المركزي العراقي، بلغت القاعدة النقدية (M0) في عام 2026 أكثر من 136 تريليون دينار، في حين بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M2) نحو 177.9 تريليون دينار، مقارنة بنحو 12 تريليون دينار تقريباً في عام 2004، وهو توسع يعكس تضخماً اسمياً كبيراً في حجم النقود، لكنه لا يوازي توسعاً مماثلاً في الناتج الحقيقي أو في القطاع الإنتاجي غير النفطي.

غير أن جوهر الإشكال لا يكمن في حجم الكتلة النقدية بحد ذاته، بل في موقعها المؤسسي. إذ تشير البيانات إلى أن ما يقارب 93% من النقد المصدر يوجد خارج الجهاز المصرفي، وهي نسبة تكشف بوضوح تحقق الدافع المعلوماتي-الرقابي الذي سبق تأصيله نظرياً، حيث تفقد السلطة النقدية قدرتها على تتبع السيولة وتحديد

خرائط توزيعها القطاعية والجغرافية. وهذا يعني عملياً أن العراق يعاني من تآكل في الرؤية النقدية (Monetary Visibility)، وهي الحالة التي تصبح فيها النقود قائمة قانونياً لكنها غير مرئية مؤسسياً، الأمر الذي يضعف جودة الإشارات النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي في تقدير الطلب على النقود وإدارة السيولة.

وفي الوقت نفسه، تتحقق في العراق أيضاً الدوافع التنظيمية-الهيكلية لاستبدال العملة، إذ إن هذا الحجم الكبير من النقد الخارج عن المصارف يعكس اتساع فضاء الاقتصاد الموازي، وانقطاع جزء كبير من النشاط الاقتصادي عن قنوات الوساطة الرسمية. فالنقد الخارج عن النظام المصرفي لا يمثل مجرد اكتناز سلبي، بل يشكل بنية تداول موازية تحدّ من الشمول المالي، وتضعف فاعلية الائتمان، وتخلق فجوة بين الكتلة القانونية والكتلة الاقتصادية الفعلية. وهنا يصبح استبدال العملة أداة لإعادة هندسة هذه القنوات، وإجبار الكتلة النقدية على المرور مجدداً عبر البنية الرسمية، بما يسمح بإعادة تنظيم حدود الاقتصاد المرئي وغير المرئي.

أما من الزاوية الأمنية-المالية، فإن الحجم الكبير للنقد المتداول خارج النظام المصرفي يرفع احتمالات استخدامه في أنشطة غير قابلة للتتبع، مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الأنشطة غير الرسمية، وهو ما يحقق أيضاً أحد أهم المبررات الأمنية لاستبدال العملة، بوصفه وسيلة لفرض الإفصاح وإعادة الفرز القانوني للكتل النقدية الكبيرة. كما أن ضعف الثقة التاريخي بالقطاع المصرفي العراقي يجعل من استمرار هذا النمط النقدي مؤشراً على اختلال في الثقة المؤسسية، وهو الدافع الرابع الذي يجعل الاستبدال أداة لإعادة بناء العلاقة بين المجتمع والجهاز المصرفي.

ومن هنا تتضح المفاضلة الجوهرية بين استبدال العملة وحذف الأصفار. فحذف الأصفار لا يعالج أيّاً من هذه الدوافع البنوية، لأنه لا يغيّر موقع النقود ولا يعيد إدخالها إلى النظام الرسمي، بل يقتصر أثره على تقليص الشكل العددي للوحدة النقدية. فإذا كانت الكتلة المكتنزة خارج المصارف تبلغ اليوم عشرات التريليونات، فإن حذف الأصفار سيحوّلها إلى مليارات جديدة مكتنزة خارج المصارف أيضاً، دون أن يغير من درجة انكشافها المؤسسي أو قابليتها للتتبع. أما استبدال العملة، فإنه يعالج جوهر الاختلال عبر فرض دورة تبادلية تعيد الكتلة النقدية مؤقتاً إلى الجهاز المصرفي، وتمنح الدولة فرصة لإجراء تعداد نقدي شامل (Comprehensive Monetary Census)، وإعادة بناء قاعدة بيانات دقيقة لحركة السيولة ومراكز تمرکزها.

وبهذا المعنى، فإن الحالة العراقية تعكس تداخلاً وظيفياً للدوافع المعلوماتية والتنظيمية والأمنية، بما يجعل الإشكال النقدي القائم أعمق من مجرد اختلال اسمي في حجم الأرقام أو شكل الوحدة النقدية. ومن ثم، فإن أولوية العراق النقدية اليوم لا تكمن في إصلاح الشكل الاسمي للعملة، بل في إصلاح البنية المؤسسية لتداولها. فحذف الأصفار يبقى إجراءً لاحقاً ومشروطاً بتحقق استقرار نقدي وارتفاع درجة الرؤية النقدية ((Monetary Visibility، في حين أن استبدال العملة يمثل، في المرحلة الراهنة، مدخلاً تأسيسياً لاستعادة السيطرة المعلوماتية والتنظيمية على الكتلة النقدية، وإعادة إدماجها في القنوات الرسمية للوساطة المالية. وعليه، فإن العراق لا يواجه أزمة أرقام نقدية كبيرة بقدر ما يواجه أزمة انخفاض في الانكشاف النقدي، أي أزمة في القدرة المؤسسية على رؤية النقود وتتبع حركتها قبل إعادة تسميتها، وهو ما يجعل استبدال العملة، من منظور الأولويات الاقتصادية، أكثر إلحاحاً من حذف الأصفار.

- Fisher, I. (1911). *The Purchasing Power of Money*. New York: Macmillan. .1
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. .2
London: Macmillan.
- Friedman, M. (1968). “The Role of Monetary Policy.” *American Economic Review*, 58(1), 1–17. .3
- Mishkin, F. S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (12th ed.). Pearson. .4
- International Monetary Fund (2016). *India: Staff Assessment on Currency Reform and Macroeconomic Implications*. Washington, D.C. .5
- Deutsche Bundesbank (1948/Archived Reports). *German Currency Reform and Post-War Monetary Reconstruction*. .6
- Central Bank of the Republic of Türkiye (2005). *The New Turkish Lira Transition Program*. .7
8. البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية (2026)

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتورة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600